الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الثلاثاء
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس: السيد خـــان (باكستان)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ج) السلع الأساسية (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: خطة للتنمية (تابع)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦

اختتام أعمال اللجنة

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.35
26 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/C.2/49/L.35 و L.78)
مشروعا القرارين عن الإدارة العامة والتنمية (A/C.2/49/L.35 و L.78)

١ - السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.78، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.35. وقال إنه ينبغي حذف عبارة "أمام السلطات المختصة ضمن الإطار الوطني" الواردة في السطر الأول من الفقرة الثامنة من الديباجة. وأضاف أنه من المفهوم أيضا أن مدة دورة الجمعية العامة الخمسين المستأنفة لن تزيد عن اسبوعين.

٢ - السيد أمزيان (المغرب)، يؤيده السيد دلاكروا (فرنسا): وجه الانتباه إلى بعض التعديلات التحريرية المطلوب إدخالها على النص بالفرنسية وطلب مطابقة الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرات من ٢ إلى ٧ من منطوق القرار مع النص الانكليزي.

٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.78 بصيغته المنقحة شفويا.

٤ - الآنسة يانغ يانياي (الصين): قالت إن وفدها يعلق أهمية كبيرة على مشروع القرار الذي اعتمد على التو؛ ويعتقد وفدها أن تعزيز الإدارة العامة من شأنه أن يشجع على تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وقالت إن الإدارة العامة مسألة تتعلق بالشؤون الداخلية للدول، بيد أن تحقيق الاتساق في الممارسة يعد أمرا صعبا. وهكذا، ينبغي اتباع الحذر بصدد إجراء المناقشات المتعلقة بالسياسة. ويرى وفدها أن النص متوازن؛ ولذلك، انضم الى توافق الآراء. ثم أعربت عن أمل وفدها في أن يثير مشروع القرار الوعي بأهمية الإدارة العامة والتنمية ويساعد في توفير الإرشاد والتنسيق في مجال السياسات. وقالت إنه لابد أن تتبادل البلدان الخبرات في هذا الميدان على أساس من الاحترام للسيادة الوطنية.

٥ - السيد سينون (ماليزيا): قال إن وفده انضم الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، ولكنه يرغب في التأكيد على ضرورة أن تركز الأنشطة على الفعالية والكفاءة وبناء القدرات.

٦ - سحب مشروع القرار A/C.2/49/L.35.

٧ - الرئيس: اقترح أن تحيط اللجنة علما بالفصول ذات الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/3 و Add.1)، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (A/49/179-S/1994/82)، وتقرير الأمين العام عن تعبئة الموارد لتنفيذ المرحلة الثانية (١٩٩٦-١٩٩٢) من عقد النقل والمواصلات لآسيا والمحيط الهادئ (A/49/437)، ومذكرة الأمين العام عن العمل مع المنظمات غير الحكومية (A/49/122-E/1994/44 و Add.1)، ومذكرة الأمين العام عن جائزة الأمم المتحدة للسكان (A/49/189)، ومذكرة الأمين العام عن استعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية

(الرئيس)

(A/49/215-E/1994/99 و Corr.1)، ومذكرة الأمين العام عن استعراض الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل البعد الإقليمي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتقييم هذه الجهود (A/49/423).

٨ - وقد تقرر ذلك.

البند ٨٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/C.2/49/L.7 و L.12 و L.69 و L.76)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

مشروعا القرارين عن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية (A/C.2/49/L.12 و L.76)

٩ - السيد همبرغر (هولندا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.76، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.12.

١٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.76.

١١ - السيد أحمية (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأكد من جديد على الأهمية التي توليها المجموعة والصين للتخفيف من الديون. وقال إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء علامة على زيادة الدراية بأن الديون موضوع خطير، كما أعرب عن أمله في أن يأخذ المجتمع الدولي في اعتباره بصدد القيام بأعماله في المستقبل إتاحة التخفيف من جميع أنواع الديون.

١٢ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار الى أن مشروع القرار لا يطالب بالتخفيف من جميع أنواع الديون.

١٣ - سُحب مشروع القرار A/C.2/49/L.12.

(د) النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (تابع)
مشروعا القرارين عن التدفقات الصافية والنقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو
A/C.2/49/L.7 و L.69

١٤ - السيد همبرغر (هولندا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.69، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.7.

١٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.69.

١٦ - السيد كوباياشي (اليابان): قال إنه بالرغم من انضمام وفده الى توافق الآراء، فإنه يشعر بالقلق إزاء صياغة الفقرة ١ (م) التي من شأنها أن تثير توقعات لا موجب لها بشأن تقديم مساعدة دولية، إذ لم تستحدث حتى الآن، تدابير ملموسة للتصدي للمشكلة قيد النظر.

١٧ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بالرغم من مشاركته في الشعور بالقلق الذي أعرب عنه ممثل اليابان فيما يتعلق بالفقرة ١ (م)، فإن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء مثال منتج لجو التعاون السائد في اللجنة.

١٨ - سُحب مشروع القرار A/C.2/49/L.7.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) A/C.2/49/L.29/Rev.1 و L.32 و L.34 و L.36 و L.38 و L.43 و L.49 و L.64 و L.65 و L.72 و L.73 و L.75)
مشروعا القرارين عن مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب A/C.2/49/L.49 و L.75

١٩ - الآنسة كيلي (أمينة اللجنة): تكلمت بشأن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/C.2/49/L.75 فيما يتصل بخدمة المؤتمرات، فقالت إن اعتمدت الجمعية العامة إذا مشروع القرار، فسوف تقرر، أن يعقد بالتشاور مع الدول الأعضاء، اجتماع حكومي دولي للخبراء في عام ١٩٩٥ في نيويورك في إطار الموارد الحالية أو الموارد الخارجة عن الميزانية. واستنادا الى افتراض أن الاجتماع لن يتجاوز مدة خمسة أيام، وأن خدمات الترجمة الشفوية ستكون مطلوبة باللغات الست الرسمية لاجتماعين كل يوم، واستنادا الى التقديرات الأولية لحد أقصى من الصفحات قدره ٤٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة ووثائق الدورة، يمكن تقديم الخدمات للاجتماع في نيويورك في الفترة من ٣١ تموز/يوليه الى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥.

٢٠ - واستدركت قائلة إنه ينبغي الإحاطة علما بأنه، وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٢٠٢/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تجتمع في مقار كل منها. ويتطلب الاقتراح الهادف الى عقد الاجتماع في نيويورك بدلا من جنيف استثناء من المبادئ التي قررتها الجمعية العامة ثم أكدتها من جديد.

٢١ - ومضت قائلة إنه لا يمكن تحديد مدى حاجة القدرة الدائمة للمنظمة الى الاستكمال بموارد المساعدة المؤقتة إلا في ضوء جدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. بيد أنه اعتمدت مخصصات في إطار الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لاجتماعات يؤذن بها في فترة لاحقة لفترة إعداد الميزانية. ونتيجة لذلك، وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، لن يقتضي الأمر تخصيص اعتمادات اضافية بموجب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢٢ - السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.75، المقدم استنادا الى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.49. وقال إنه ينبغي إضافة العبارة التالية "جميع البلدان، لاسيما" بعد كلمة "بين" الواردة في السطر الثاني من الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار.

٢٣ - السيد أحمية (الجزائر): قال إنه ينبغي أن تتضمن الفقرة الأولى من ديباجة مشروع القرار إشارة الى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.75، بصيغته المنقحة شفويا.

٢٥ - السيد أحمية (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء كما أشاد بروح التعاون التي سادت خلال المفاوضات. وعبر عن رغبته في التأكيد من جديد على الأهمية التي تعلقها البلدان النامية على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور ليس فقط في تعزيز الروابط بين الشمال والجنوب بل أيضا في تعزيز الروابط فيما بين البلدان النامية. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأمل بإخلاص في أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها الخمسين مقررا بشأن وضع ترتيبات ملموسة من أجل عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عام ١٩٩٦.

٢٦ - السيد اليسيف (أوكرانيا): قال إن بلده انضم الى توافق الآراء على أساس أن عبارة "جميع البلدان" التي أضيفت الى الفقرة العاشرة من الديباجة، تتضمن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٢٧ - السيد سينون (ماليزيا): رحب أيضا باعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. كما أعرب عن الشكر للبلدان المتقدمة النمو لما أبدته من تفهم ودعم. وقال إن وفده يشعر بالارتياح لأن تلك البلدان كانت على دراية بالمزايا العالمية المحتملة التي سيسفر عنها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن ماليزيا ملتزمة تماما بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وسوف تواصل القيام بدور نشط لتعزيزه. وفي هذا السياق، أعرب عن أمل ماليزيا في عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في وقت مبكر.

٢٨ - السيد أحمية (الجزائر): أكد، بصدد الرد على ممثل أوكرانيا، أن عبارة "جميع البلدان" تتضمن بلداننا بخلاف البلدان النامية. وأعرب عن الارتياح لما أبدته بلدان أخرى من اهتمام بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعمها له.

٢٩ - السيد موجوخوف (بيلاروس): قال إن وفده يرحب أيضا باعتماد مشروع القرار ثم أكد على أهمية تعزيز دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إن تنفيذ القرار عمليا يتسم بأهمية حيوية فيما يتعلق بتعزيز التنمية في مختلف المناطق وفيما يتصل بالتشارك في أرجاء العالم، استنادا الى التعاون الاقليمي والأقاليمي والدولي.

٣٠ - سحب مشروع القرار A/C.2/49/L.49.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/49/L.34 و L.72)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشروعا القرارين عن التجارة الدولية والتنمية (A/C.2/49/L.34 و 72)

٣١ - السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس، عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.72 المقدم استنادا إلى مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.34، وأوصى بأن تعتمده اللجنة.

٣٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.72.

٣٣ - السيد غومني (أوكرانيا): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء، إلا أنه يعرب عن شعوره بأنه ينبغي أن يكون مشروع القرار متوازنا وعالميا واستراتيجيا وعمليا.

٣٤ - سحب مشروع القرار A/C.2/49/L.34.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/49/38 و L.73)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشروعا القرارين عن ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة (A/C.2/49/L.38 و L.73)

٣٥ - السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.73، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.38. ووجه انتباه اللجنة إلى تصويب للفقرة ٧، يتعلق بالنص باللغة الانكليزية.

٣٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.73، بصيغته المنقحة شفويا.

٣٧ - سحب مشروع القرار A/C.2/49/L.38.

البند ٨٨ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/49/L.29/Rev.1)

(ج) السلع الأساسية (تابع)

مشروع قرار عن السلع الأساسية (A/C.2/49/L.29/Rev.1)

٣٨ - السيد رايتشيف (بلغاريا)، نائب الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بعد المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.29/Rev.1. ثم أوصى باعتماد مشروع القرار.

٣٩ - السيد أليو (الكاميرون): وجه انتباه اللجنة إلى تغيير تحريري بسيط في الفقرة الأخيرة من الديباجة يتعلق بالنص باللغة الانكليزية.

٤٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.29/Rev.1.

٤١ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء، على غرار ما فعله في الماضي، لأن مشروع القرار يسلم بما حدث مؤخرا من انعكاس في الاتجاه الهابط لأسعار السلع الأساسية وبالرغم من ذلك، فإن الزيادة الملحوظة التي تحققت في أسعار السلع الأساسية منذ بداية السنة - والتي بلغت نسبة ٢١ في المائة، وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي - كان ينبغي أن تتجلى على نحو أكثر دقة، لا سيما في الفقرة الخامسة من الديباجة. وقال إن القرار لا يزال غير متوازن بصورة عامة. فهو يعطي انطباعا بأن هناك أزمة قائمة في حين أن الحالة في الحقيقة آخذة في التحسن. ولقد انشغل القرار بلا موجب بتحقيق أسعار ثابتة ويمكن التنبؤ بها في سوق تتسم فيه الأسعار، بطبيعتها، بعدم اليقين. ولن تحل تلك المشكلة بتدمير السوق من خلال تنظيم الأسعار أو وضع ترتيبات احتكارية، أثبت التاريخ أنها غير فعالة. وبمستطاع البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية أن تنفذ، بمساعدة المجتمع الدولي، سياسات للإصلاح الاقتصادي يكون من شأنها أن تمكنها من المشاركة في السوق الدولية بطريقة تعود بالنفع على الجميع.

٤٢ - السيد رامول (الجزائر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن التقدير للمرونة وروح المصالحة التي جعلت بالمستطاع التوصل إلى توافق في الآراء. وأكد من جديد على الأهمية التي توليها مجموعة الـ ٧٧ والصين لمسألة أسعار السلع الأساسية؛ ثم أعرب عن الأمل في أن تترجم الأحكام العملية التي ينص عليها مشروع القرار إلى حقيقة وفي أن يؤدي تنفيذ الإصلاحات وتنمية القدرات الوطنية في

البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية إلى المساعدة على التخفيف من مشاكلها الاقتصادية. وأعرب في هذا الصدد، عن الأمل في استمرار الاتجاه الصاعد في أسعار السلع الأساسية لفترة زمنية كافية.

٤٣ - السيد موجوخوف (بيلاروس): قال إن وفده انضم إلى توافق الآراء لأنه على دراية بأهمية مشروع القرار بالنسبة لكثير من البلدان النامية، وبخاصة البلدان الإفريقية وأقل البلدان نموا. بيد أن مشروع القرار يتسم بالأهمية بالنسبة لبلدان أخرى أيضا. كما تعلق بيلاروس، وهي بلد مستورد للسلع الأساسية، وإلى حد ما مصدر للسلع الأساسية، أهمية أيضا على بعض المفاهيم المتضمنة في مشروع القرار، وبخاصة الفقرة الخامسة من الديباجة وفي الفقرات ٣ و ١٢ و ١٤. وأضاف أن مشروع القرار ليس سوى بداية، ثم أعرب عن أمل وفده في أن تنظر الدورة الخمسون للجمعية العامة في هذه المسألة في سياق يتسم بالمزيد من الطابع العالمي.

٤٤ - الرئيس: اقترح أن تحيط اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية (A/49/378)، ومذكرة الأمين العام التي يحيل بها تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض الاحتياجات الإنمائية المحددة للدول الأعضاء الصغيرة واستجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه الاحتياجات (A/49/424 و Add.1)، ومذكرة الأمانة العامة عن مبادرة الأمم المتحدة بشأن الفرص والمشاركة (A/49/541).

٤٥ - وقد تقرر ذلك.

٤٦ - الرئيس: قال إن اللجنة تكون بذلك قد انتهت من النظر في البند ٨٨ بكامله من جدول الأعمال.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: خطة للتنمية (تابع) (A/C.2/49/L.41 و L.70)
مشروعا القرارين عن خطة للتنمية (A/C.2/49/L.41 و L.70)

٤٧ - الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/49/L.70، المقدم على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/49/L.41، ثم أعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٨ - الآنسة كيلي (أمينة اللجنة): قرأت بيانا عن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/C.2/49/L.70 فيما يتصل بخدمة المؤتمرات. وأشارت إلى الفقرة ١ من مشروع القرار التي تنص على إنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة يتولى زيادة تنقيح خطة شاملة وعملية المنحى للتنمية على أن يبدأ أعماله في موعد لا يتجاوز قدر الإمكان أوائل عام ١٩٩٥. وأوضحت أن الفريق العامل سيحتاج إلى خدمات الترجمة الشفوية باللغات الست الرسمية على أساس اجتماعين في اليوم وإلى ٥٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة ووثائق الدورة ووثائق ما بعد الدورة (أي ما مجموعه ١٥٠ صفحة). وسوف يجتمع الفريق

العامل لمدة إجماليها خمسة أسابيع، بما في ذلك اسبوع واحد بعد الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٣ - ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥) واسبوعان خلال ربيع عام ١٩٩٥ (١٥ - ٢٦ أيار/مايو) واسبوعان قبل الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ أو بعدها. وبالنظر إلى جدول الاجتماعات المليء بالجلسات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، سوف تتداخل أي مواعيد لاجتماعات لاحقة يعقدها الفريق العامل في عام ١٩٩٥ مع اجتماعات مقررة بالفعل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه خصصت اعتمادات في إطار الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ليس فقط للاجتماعات المبرمجة وقت إعداد الميزانية بل أيضا لاجتماعات يؤذن بها فيما بعد. ونتيجة لذلك، إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/C.2/49/L.70، لن يقتضي الأمر تخصيص اعتمادات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

٤٩ - الآنسة يانغ ياناي (الصين): طلبت تغيير عنوان مشروع القرار في الترجمة الصينية إلى الترجمة المستخدمة بصورة شائعة.

٥٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/49/L.70.

٥١ - السيد رامول (الجزائر): لاحظ تعارض المواعيد التي اقترحتها الأمانة العامة على التو مع مواعيد اجتماعات أخرى هامة وتساءل عما إذا كانت المواعيد مفتوحة للنقاش. ثم عبر، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن ارتياحه لاعتماد مشروع القرار. وعبر بخاصة عن الشكر للرئيس لترأسه شخصيا المفاوضات التي أدت إلى توافق في الآراء. ثم قال وفي الواقع لقد وافقت مجموعة الـ ٧٧، التي ناصرت، منذ نشأتها، قضية التنمية، على قبول نص الرئيس لأنها على علم بالتزام الرئيس شخصيا، والتزام بلده، بتعزيز التنمية. وعبر عن رغبة مجموعة الـ ٧٧ والصين في الإعراب عن التقدير للبلدان التي أعلنت عن رغبتها في الاشتراك في تقديم مشروع القرار الأصلي.

٥٢ - السيد فلورنسيو (البرازيل): امتدح روح التعاون والحوار التي سادت خلال المناقشات غير الرسمية التي أجراها وسلم، بخاصة، بمساهمات مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي وجميع المجموعات الإقليمية. وأعرب عن أمله في أن تسود روح التعاون ذاتها خلال اجتماعات الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

٥٣ - سحب مشروع القرار A/C.2/49/L.41.

٥٤ - الرئيس: قال إن اللجنة تكون بذلك قد انتهت من نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال.

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ (A/C.2/49/L.63)

٥٥ - السيد بنش (رئيس قسم تخطيط البرامج والوثائق): عرض مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية لفترة السنتين المتضمن في مرفق الوثيقة A/C.2/49/L.63، فقال إنه ينبغي إضافة موضوع جديد بعنوان "الإدارة العامة والتنمية" في إطار البند ١ من مشروع برنامج العمل لعام ١٩٩٥، مع ذكر الوثائق بصفتها "الفصل ذو الصلة من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقرير الأمين العام (A/C.2/49/L.78)[٤]". وفيما يتعلق بالوثائق المذكورة في إطار البند ٢ (أ) ينبغي إدراج عبارة "تمويل من أجل" بين كلمتي "من" و "التنمية". وفي إطار البند ٢ (ج)، ينبغي أن يقرأ رقم القرار على النحو التالي "A/C.2/49/L.76". وفي إطار البند ٣ (أ)، فيما يتعلق برقم القرار، ينبغي الاستعاضة بـ "L.72 و L.73" عن "L.34". وينبغي إضافة بند رقمه ٣ (ي) بعنوان "مبادرة الأمم المتحدة بشأن الفرصة والمشاركة" ينبغي إضافتها مع ذكر الوثائق بصفتها "تقرير الأمين العام (قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٨)". وفي إطار البند ٤ (د) ينبغي إضافة قيد ثان ذي صلة بالوثائق نصه "مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير النهائي للجنة التفاوض الحكومية الدولية عن إعداد اتفاقية إطارية بشأن تغيير المناخ (قرار الجمعية العامة ١٩٥/٤٧)". وفي إطار البند ٥ (ب)، ينبغي إضافة مشروع القرار A/C.2/49/L.75" في الإشارة الموجودة بين أقواس في نهاية التقرير الرابع المذكورة، وينبغي حذف التقرير الخامس. وفي إطار البند ٧، ينبغي قراءة رقم القرار على النحو التالي:

(السيد بنش)

"A/C.2/49/L.70". وينبغي أن يعنون البند ٩ الآن على النحو التالي: "الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة والتنمية"، في حين ينبغي الاستعاضة بعبارة "قرار الجمعية العامة A/C.2/49/L.74" عن عبارة "قرار الجمعية العامة "A/C.2/49/L.47". وينبغي حذف الإشارة إلى تقرير اللجنة التحضيرية. وينبغي حذف البند ١١ وحذف وثائقه.

٥٦ - وأضاف قائلا إنه في مشروع البرنامج لعام ١٩٩٦ وفي إطار البند ٢ (ج) ينبغي أن يقرأ رقم القرار على النحو التالي "A/C.2/49/L.69". وفي الإشارة إلى الوثيقة الثالثة المدرجة في إطار البند ٣ (أ)، ينبغي أن يقرأ رقم القرار على النحو التالي "A/C.2/49/L.68". وفي عنوان الوثيقة المذكورة بعد ذلك مباشرة، ينبغي الاستعاضة بعبارة "البيئة في الـ" عن عبارة "نظام الدول المستقلة حديثا والنامية". وفي إطار البند ٣ (هـ)، "السلع الأساسية"، ينبغي أن يقرأ رقم القرار على النحو الآتي "A/C.2/49/L.21/Rev.1". وينبغي حذف البند ٧ مع وثائقه ذات الصلة.

٥٧ - ومضى قائلا إن مشروع برنامج العمل لفترة السنتين هو برنامج إيضاحي يخضع للتغيير. ولقد اتبعت الأمانة العامة، قدر المستطاع، برنامج اللجنة الثانية والبنود والبنود الفرعية من جدول الأعمال حسبما ذكرت في قرار الجمعية العامة ١٢٤/٤٨ بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، وجه انتباه اللجنة إلى البنود ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال التي أضيفت إلى مشروع برنامج العمل لعام ١٩٩٥.

٥٨ - السيد بلحيمر (الجزائر): قال إنه يتعين إدخال تعديلات على الإشارات الواردة إلى المؤتمر العالمي المعني بالإدارة العامة، لأن القرار الذي اعتمد على التو يذكر دورة مستأنفة للجمعية العامة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل لعام ١٩٩٦، فإنه يفتقد إلى بند فرعي رئيسي عن الديون. وتساءل عما إذا كان ذلك الموضوع سيضاف إلى قائمة برنامج العمل لعام ١٩٩٦ في إطار البند ٢ بشأن مسائل سياسات الاقتصاد الكلي. وأخيرا، ينبغي ألا يخل برنامج العمل بأي مسائل هامة قد ترغب الدول الأعضاء، عشية انعقاد دورة الجمعية العامة أو في نهاية دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إضافتها إلى القائمة الأولية لبرنامج العمل لدورتي عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

٥٩ - السيد غومينا (أوكرانيا): قال إن وفده يرغب في أن تواصل اللجنة الثانية، على غرار ما قامت به خلال سنوات كثيرة، النظر في التقرير عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ عن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشرنوبيل وتخفيفها وتقليلها. ووفقا لذلك، ينبغي ذكر ذلك البند في الإضافة لبرنامج عمل فترة السنتين.

٦٠ - السيد جمعة (تونس): عبر عن موافقته على الملاحظات التي أبداها ممثل الجزائر فيما يتعلق بالبند المتعلق بالديون وإضافة بنود أخرى لبرنامج عمل عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

٦١ - السيد بايو (بنن): أشار إلى البند ٣ (ح) من برنامج العمل لعام ١٩٩٥، وتساءل عما إذا كان ينبغي تقديم تقرير واحد فقط إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وقال إن وفده فهم عندما اعتمد القرار "A/C.2/49/L.53" أنه يتعين تقديم تقريرين، تقرير عملا بقراري الجمعية العامة ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والآخر عن الأعمال التحضيرية للسنة الدولية من أجل القضاء على الفقر في عام ١٩٩٦. ولقد أوضحت المفاوضات التي أجريت بشأن هذا الموضوع أنه لن يتم الجمع بين التقريرين. وقال إنه ينبغي الإشارة في ذكر التقرير المطلوب للدورة الخمسين إلى قرار الدورة الثامنة والأربعين.

٦٢ - السيد بنش (رئيس قسم تخطيط البرامج والوثائق): قال فيما يتصل بالقلق الذي عبر عنه ممثلا الجزائر وتونس فيما يتعلق بعدم إيراد موضوع الديون إن قائمة برنامج العمل لعام ١٩٩٦ هي قائمة توضيحية. ووفقا للمرفق الثاني من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، يتعين أن تناقش اللجنة الثانية تلك المسألة على أساس سنوي. بيد أنه قد أوضح في السنة السابقة أنه إذا صدرت ولاية في الدورة الحالية من أجل إعداد وثائق داعمة في عام ١٩٩٦، فسوف تُذكر في برنامج العمل. وبما أن الحالة الآن ليست كذلك، فإنها لم تذكر. ولقد لاحظ ممثل الجزائر صائبا أن برنامج العمل ينبغي ألا يخل بما قد يحدث في المستقبل. وبصدد الرد على القلق الذي عبر عنه ممثل أوكرانيا، لاحظ أنه وفقا للمرفق الثاني بقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ يتعين مناقشة البند الفرعي المعنون "تعزيز التعاون

الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشرنوبيل وتخفيفها وتقليلها" لا في اللجنة الثانية بل في الجمعية العامة. وبصدد تساؤل ممثل بنن فيما يتعلق بالبند ٣ (ح)، قال إنه اتبع الإيضاحات التي قدمها المكتب الفني فيما يتعلق بالوثيقة. وأضاف أنه سوف يفحص مرة أخرى مسألة الوثائق مع ذلك المكتب للتأكد مما إذا كان ينبغي إعداد تقرير واحد أو تقريرين. وذكر بصدد الإشارة إلى القرارات أن الأمانة العامة اختارت الإشارة إلى القرار ١٩٦/٤٧ لأنه يتضمن ولاية أوضح.

٦٣ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ المتضمن في الوثيقة A/C.2/49/L.63، بصيغته المنقحة شفويا.

٦٤ - وقد تقرر ذلك.

اختتام أعمال اللجنة

٦٥ - بعد تبادل عبارات المجاملة التي عبر عنها السيد بلحيمر (الجزائر) باسم جميع الوفود لدى اللجنة الثانية، أعلن الرئيس أن اللجنة قد أكملت أعمالها للدورة التاسعة والأربعين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠